The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy. MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

المرأة الفلسطينية و القرار 1325

بقلم: رما كتانة نزال

2009

المرأة الفلسطينية والقرار 1325

مشروع "النوع الاجتماعي، السلام والأمن"
الطبعة الأولى تشرين أول 2009
منشورات مفتاح 2009
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ

إعداد: ريما كتانة نزال

طاقم "مفتاح":
منسقة مشروع «النوع الاجتماعي، السلام والأمن»: نجوى ياغي
مساعدة إدارية للمشروع: أروى جابر

تدقيق وتحرير لغوي: صدّام رنتاوي

ترجمة: جمانة كيالي

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

www.miftah.org

المحتويات

4 كلمة مفتاح

6 مقدمة

8 أدوار جديدة للمرأة

9 دور الأمم المتحدة في دعم جهود المرأة

10 القرار 1325.. المرأة والسلام

12 المرأة الفلسطينية ضحية مباشرة للاحتلال

14 السلم الأهلي.. شروخ اجتماعية

15 أثر الفكر التقليدي على ممارسة التمييز ضد المرأة

16 أهمية القرار 1325

18 أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني

22 نقاط ضعف القرار 1325

24 توطين القرار في فلسطين

27 الطريق إلى القرار 1325

33 المعوقات والمعضلات التي تواجه تطبيق القرار في فلسطين

كلمة "مفتاح"

"دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة يتمتع فيها الفلسطيني بحقوقه الأساسية، وتصان فيها كرامته، وتتمتع بالاعتراف والاحترام الدوليين"

انطلاقاً من هذه الرؤية، وتحقيقاً لها، تبنت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" العمل على قرار مجلس الأمن "1325" (2000)، الذي ألقى الضوء على أثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات، وضرورة أخذ الإجراءات وتكاثف جهود منظمات المجتمع المدني لضمان حماية النساء والفتيات في مناطق الصراع والحروب، داعياً إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن، ومؤكداً ضرورة الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بدورها، ما زالت "مفتاح" تتابع وتدعم خطط ائتلافَيْ 1325 في محافظتي نابلس والخليل، واللذين شكلتهما من خلال مشروعها "النوع الاجتماعي.. السلام والأمن" الممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان من منظمات المجتمع المدني المحلي، إيماناً منها بضرورة تكاثف الجهود المجتمعية لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني عن طريق التوعية والتثقيف بهذا القرار ونصوصه، والذي قد يسهم مع غيره من قرارات الأمم

المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية في إنصاف الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني من استمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب حالة الانقسام الداخلي بين الفصائل الفلسطينية.

إن التحديات التي تقع على عاتق جميع مؤسسات المجتمع المدني فيما يخص تفعيل هذا القرار على المستويين المحلي والدولي كبيرة وحقيقية، فما هو دورها، وما هي الآليات التي تلزم لاستثمار قرارٍ كهذا، وما هي الأدوات الناجعة للدفع باتجاه تفعيل وتطبيق القرار الذي يضمن حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، ويدعم مشاركتهن في حل النزاعات والانخراط في جهود تشجيع وإحلال السلام.

نأمل أن يساهم هذا الإصدار في مساندة المؤسسات والحركة النسوية إلى مزيد من الفهم لأبعاد هذا القرار وآليات التعامل معه والاستفادة منه لإنهاء الاحتلال وفضح ممارساته ودمج النساء في عملية صنع القرار السياسي.

د. ليلي فيضي
المدير التنفيذي
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

مقدمة

صدر قرار مجلس الأمن رقم 1325 عن جلسة المجلس رقم 4213 المنعقدة في 31-10-2000. ويدعو القرار الذي جاء في ثمانية عشر بنداً الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى تمكين نساء العالم، سواء اللواتي يعشن في دول الصراع المسلح أو اللواتي يعشن في دول حرة، إلى المشاركة ولعب دور مهم في منع الصراعات الدولية المسلحة، وإلى لعب دور أكبر في منع الصراعات المحلية المسلحة.

ويدعو القرار، أيضاً، إلى مشاركة النساء في مراكز صنع القرار من أجل المشاركة في إرساء الحلول وصنع السلام، وإلى تعيين المزيد من النساء ممثلاتٍ ومبعوثاتٍ خاصاتٍ للقيام بالمساعي الحميدة باسم الأمين العام للأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، يعرب الأمين العام عن استعداده لضمان أن تراعي بعثات مجلس الأمن الاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة بما فيها التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية. كما أن القرار يدعو الأمين العام إلى القيام بدراسة أثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن النتائج التي تنتهي إليها الدراسة.

يعبر القرار بكل حيثياته عن قلق هيئة الأمم المتحدة من استمرار الصراعات المسلحة في العالم، ومن ازدياد أعداد ضحايا الحروب من المدنيين، خاصة في صفوف النساء والأطفال. ويعبر القرار كذلك عن ازدياد قلق المنظمة الدولية من استخدام

النساء والأطفال في القتال بسبب الخلل القائم على صعيد علاقات القوة في المجتمعات، حيث تتجمع مقاليد القوة بيد الذكور بشكلٍ عام، وهم يملكون أدوات السيطرة الاجتماعية ووسائل القوة والإخضاع على الفئات المهمشة والضعيفة. إن إصدار القرار الجديد رقم 1325 عن الهيئة الدولية يأتي في أعقاب إصدارها واتخاذها سلسلة من القرارات والسياسات التي تؤدي إلى تطوير دور المرأة ومشاركتها على الصعيد القيادي، إذ قامت الأمم المتحدة في محطات معروفة بمطالبة الدول الأعضاء وتوجيهها إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

وتعبّر الأمم المتحدة في سعيها لمشاركة المرأة عن سياسةٍ منهجيةٍ تجاه تنمية الواقع النسوي في العالم وتطويره، وعن نظرتها الاستراتيجية الهادفة إلى إعطاء الفرص أمام مشاركة المرأة. وتنطلق الأمم المتحدة من قناعتها بأن واقع المرأة في العالم ما زال دون الطموح والهدف، لذلك فهي بحاجة إلى تدخلات وديناميات تنقلها من واقع البؤس والتهميش والدونية والحرمان من أبسط الحقوق. ويعبر القرار كذلك عن نظرة الأمم المتحدة التي تربط تحقيق التنمية المستدامة بتحقيق مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار كافة.

أدوار جديدة للمرأة

إذاً، وفي المحصلة، فإن القرار 1325 يطمح ويتطلع إلى أن ينتقل بالدول الأعضاء بتوجُّهٍ من الأمم المتحدة إلى مستوى جديد على صعيد تطوير الالتزام المحلي بقضايا مشاركة المرأة، وذلك عبر الإقرار بإسناد أدوار جديدة لها على الصعيدين المحلي والعالمي والدعوة إلى ذلك. ونبرز منها التالي:

- حث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل النساء في جميع مستويات صنع القرار وفي مختلف المؤسسات والآليات الوطنية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.
- يشجع القرار الأمين العام للأمم المتحدة على تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الداعية إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار وفي عمليات حل الصراعات (المشاركة في قوات حفظ السلام، المفاوضات).
- يحث القرار الأمين العام على السعي إلى زيادة دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية، خاصة في مجال المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.
- يطلب من جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن انطلاقاً من كونهن مدنيات، وعملاً بالالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقية جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية.
- يشدد القرار في بنده الحادي عشر على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية لأي إفلات من العقاب، ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما فيها تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف.

دور الأمم المتحدة في دعم جهود المرأة

لقد دأبت الأمم المتحدة على تنظيم المؤتمرات الدولية بشكل دوري بهدف إتاحة المجال للنقاش بين الحضور، والذي يغلب عليه الطابع القيادي، وذلك لتبادل الخبرات والتجارب، ولفتح المجال أمام تنظيم الجهود النسوية الائتلافية، وللوقوف على الاحتياجات والمطالب المستجدة لدى نساء العالم.

وقد أثمر التفاعل النسوي العالمي عبر المؤتمرات الدولية عن صدور اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» عام 1979 [1]، في ضوء مقررات ونتائج أعمال مؤتمري المرأة العالمي في كوبنهاغن ونيروبي في العامين 1980 و1985 على التوالي، وإثر الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء الصادر عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي في عام 1993، الذي اعتبر أن العنف ضد المرأة يتعدى حدود الجغرافيا، وهو عنف فوق الطبقات والثقافات أو المستوى التعليمي.

القرارات الدولية لصالح المرأة والجهود المنظمة للحركات النسوية المحلية وعلى النطاق العالمي كان لها شأن كبير في المساهمة في الكشف عن أشكال التمييز الممارس ضد المرأة على صعيد العالم. لقد ساهمت القرارات الدولية الخاصة بالمرأة في إعطاء الزخم والتأثير للتحركات النسوية، وفي إحداث الوعي الحقوقي والاجتماعي الجمعي العام لدى الحركات الاجتماعية النسوية، وفي توفير آليات قوية لممارسة التأثير والضغط من أجل صنع الاعتراف الدولي بشرعية النضال المطلبي للمرأة، وذلك عبر تمسك المرأة بالقرارات الدولية والبناء عليها وفقاً لخصوصيتها الوطنية. لقد كانت عملية المطالبة بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بتحرر المرأة بمثابة ضغط معنوي على الدولة المحلية، سواء لجهة فتح القوانين المحلية للتعديل أو لاتخاذ السياسات التي من شأنها أن تصب في مجرى التقدم بوضع المرأة.

ويحتسب صدور القرار 1325 ثمرة للنشاط الدولي للمرأة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمنتشرة في بلدان العالم والمطلعة على انعكاس الصراع المسلح ونتائجه على المرأة في دول الصراع، وبإسناد من الحركات النسوية ممن يعشن ظروف الأمن والاستقرار، ويحملن الرؤية المبدئية في إرساء السلام العادل والشامل.

القرار 1325.. المرأة والسلام

لم يواجه القرار 1325 أي معارضة من أي دولة في مجلس الأمن البالغ عدد أعضائه خمسة عشر عضواً. ينطلق المجلس في اتخاذ قراره من اعتبارات عدة. فالنساء يشكلن نصف سكان الأرض، ولا بد من مشاركتهن من منظور ديمقراطي في مفاوضات السلام في البلاد الممزقة بسبب الحروب.

كما يعبر المجلس عن وعيه بحقيقة مشاركة الرجال في القتال، في الوقت الذي تنصرف فيه المرأة إلى العناية بالأسرة، فتكون بذلك أكثر معرفةً ودراية بما هو مطلوب لدعم المجتمع من واقع تلمسها المباشر لمعاناته.

وينطلق المجلس كذلك من معطيات علمية ومادية، مستنداً إلى قاعدة بيانات معدَّة من مؤسسات الأمم المتحدة وبعثاتها المنتشرة المتعددة الاختصاص والأغراض. وترصد المنظمة عبر مؤسساتها الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الحرب على المرأة والطفل والمدنيين بشكل عام.

وتشير الإحصاءات حول العالم إلى أن المرأة هي أكثر من يعاني في ظروف الحرب بسبب الواقع الاجتماعي الذي تعيشه، إذ تشير الأرقام إلى أن المهجرين من النساء والأطفال يشكلون نسبة 80%[2] من إجمالي أعداد المهجرين في العالم، وأن الحروب تزيد في إفقار النساء على وجه التحديد، وذلك بسبب فقد المعيل أو اعتقاله، وفي المحصلة وحينما تنشأ الحروب مهما كانت دواعيها وشكلها، تكون المرأة هي الضحية الأولى للنزاعات والحروب، فهي الوحيدة بعد فقد الزوج، وهي الوحيدة التي تتولى مسؤولية الأطفال وكبار السن في أوقات الصراع وحمايتهم ورعايتهم ومنع اضطهادهم، وهي اللاجئة والمهاجرة والفقيرة، لذلك كانت لها مصلحة حقيقية في السلام، وهو ملجأها وملاذها وحلمها المنشود.

كما تشير المعلومات إلى وقوع عمليات اغتصاب للنساء والفتيات الصغيرات في بلدان الصراع، وتمارس عمليات الاغتصاب كإحدى آليات الإخضاع والإيذاء للضحايا في مجال عمليات الثأر والانتقام المتبادلة بين المتحاربين.

مما سبق يتضح أن قرار هيئة الأمم المتحدة، وفي سعيها من أجل تطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة، يأتي ملتقطاً معاناة النساء الخاصة، وتحديداً في بلدان الصراع المسلح، ما يعطيهن الأحقية في المشاركة في جهود حفظ السلام. فالمرأة إحدى الضحايا الرئيسيين للحرب، وهي مسؤولة عن الحفاظ على الحياة اليومية أثناءها، إضافة إلى خصوصيتها الأخلاقية الرادعة كأُمٍّ تحمل الحياة، الأمر الذي يؤهلها أن تكون من حماة الحياة والمدافعين عن الاستقرار والأمان، كونها من أكبر المتضررين من غيابهما، لكونها الطرف الأضعف في علاقات القوة في المجتمع، تحديداً في المجتمعات التي يغيب عنها السلام، سواء بسبب الاحتلال والعدوان الخارجي أو لانفجار الصراعات والخلافات الداخلية العرقية والطائفية والسياسية.

المرأة الفلسطينية ضحية مباشرة للاحتلال

بسبب الاحتلال الإسرائيلي الطويل للأراضي الفلسطينية، وبسبب طبيعته العدوانية، دفعت المرأة الفلسطينية في الوطن وفي بلدان الشتات أثماناً غالية في كل المراحل. فقد سقطت آلاف الشهيدات على يد الاحتلال ومنذ مطلع القرن الماضي، وتكثفت سياسة القتل في الحرب العدوانية عام 1948، وفي الحرب التي عُرفت بحرب الأيام الستة التي أدت إلى احتلال باقي الأراضي الفلسطينية في عام 1967، وفي الاجتياحات الإسرائيلية الدائمة والمتكررة للمخيمات الفلسطينية في لبنان. كما سقطت الشهيدات في الانتفاضة الشعبية الأولى في عام 1987. وبلغت معاناة المرأة الذروة لدى اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية عام 2000.

لقد دمر الاحتلال 8300 منزل بشكل كامل خلال الانتفاضة الثانية[3]، كما دمر بشكل جزئي 70 ألف منزل[4]، وواصل سياسة هدم المنازل في القدس بذريعة عدم الحصول على التراخيص. ولم يكترث بقرار وقف العمل ببناء الجدار العنصري الصادر عن محكمة العدل العليا في لاهاي. لقد أدى الجدار العازل إلى تهجير قسري للسكان، وقاد إلى تشتيت وتفريق الأُسر بعضها عن بعض. وكان من شأن هذه السياسة أن تؤثر على المرأة بشكل رئيسي. فالمرأة بطبيعتها تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الروابط العائلية وإنشائها، إذ تقوم بنسج العلاقات الاجتماعية وتعزيزها. وكان لبناء الجدار وتهجير الأُسر تأثير كبير على المرأة على الصعيدين النفسي والمادي، بسبب عملية الاقتلاع والتهجير إلى مناطق جديدة بعيدة عن محيطها وشبكاتها العائلية.

لقد دمرت الحرب الهمجية على غزة 24 ألف منزل[5]، منها 4 آلاف منزل بشكل كلي[6]. لقد أقدمت إسرائيل على تدمير المنازل وتجريف الأراضي دون مراعاة لأبسط المعايير الدولية المتبعة في الحروب، حيث كان يُمهَل أصحاب المنازل في بعض الأحيان خمس دقائق فقط لجمع احتياجاتهم والمغادرة. لقد ارتكبت قوة الاحتلال في غزة مجازر حرب ومجازر ضد الإنسانية[7]، واستخدمت الأسلحة المحرمة دولياً غير عابئة بالقانون الدولي الإنساني أو بالاتفاقات الدولية المعروفة أثناء الحروب. وفي النتيجة، فقد أضافت الحرب على غزة أعداداً جديدة من اللاجئات والمهجرات، وزادت عدد الخيام

الفلسطينية مائة ألف خيمة جديدة، إضافة إلى زيادة عدد الشهيدات بواقع مائة وثماني شهيدات[8].

وتأثرت المرأة من سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ومن تصعيد سياسة الاعتقال، حيث قام الاحتلال باعتقال أكثر من خمسمائة مواطنة[9] خلال السنوات الثماني الماضية. والمفارقة المسجلة تغطية إسرائيل سياستها العدوانية بالحديث عن العملية السلمية والمفاوضات.

السلم الأهلي.. شروخ اجتماعية

السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني ما زال واقعاً تحت تأثير صدمة الفلتان الأمني، التي أُتبعت بصدمة الاقتتال والحسم العسكري في غزة وتداعياته، حيث أوقع مئات الضحايا، وألحق الخسائر المادية والمعنوية في المجتمع، وأدى إلى انتشار ثقافة الكراهية وفقد الثقة بين صفوف أبناء الشعب الواحد.

لقد ساهم الاقتتال والفلتان في زعزعة أسس استقرار المجتمع، ومزّق النسيج الاجتماعي، وألقى بظلاله وآثاره على حميمية الترابط الاجتماعي والأسري، لينتقل الصراع من أبعاده السياسية والأمنية إلى الأبعاد الاجتماعية والقبلية والعشائرية، الأمر الذي نشر مناخات البُغض وبذور الصراع الأهلي، وفاقم من التوتر، مهدداً السلم الأهلي الفلسطيني ومقومات الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وتاركاً آثاره في كل بيت وعلى كل أسرة، ليؤثر فيما يؤثر على العلاقات بين الأشقاء، محدثاً فجواتٍ وشروخاً في الصلات الاجتماعية بين الجيران والأقارب وزملاء العمل.

وأثرت الحالة الفلسطينية المحتقنة على حياة المرأة بشكل مباشر، وأصبحت المرأة من ضحايا الفلتان والاقتتال بالإقدام على قتل نساء في غزة أو بإلحاق الأذى بهن. لقد قُتلت خمس وستون امرأة على يد الفلتان وفوضى السلاح، وقتلت اثنتا عشرة امرأة كضحايا للحسم العسكري في حزيران 2007. وقد دفعت المرأة الغزّية أثماناً جديدة عندما أدى الصراع الداخلي إلى حصول حالات من الطلاق بسبب الخلاف، وإلى انتشار ظاهرة الزواج الحزبي على الخلفية ذاتها[10].

كما استغلت الحالة الشاذة المتمثلة بالفلتان الأمني وغياب وضعف المرجعيات المختصة لقتل النساء في معرض الثأر، كما رصدت حالات من القتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف، ونمت المفاهيم العشائرية التي زادت من التدخل في حياة المرأة كأحد الممتلكات الخاصة للعشيرة.

أثر الفكر التقليدي على ممارسة التمييز ضد المرأة

* المرأة الفلسطينية التي تعيش في نطاق مجتمعٍ ذي سمات تقليدية محافظة ما زالت تعاني من التمييز الممارس على خلفية الجنس. فإن المرأة الفلسطينية تعاني من بطء التقدم على صعيد حقوقها الديمقراطية، ومنها حقها في المشاركة في مراكز صنع القرار بأشكاله المتنوعة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تقدم مشاركة المرأة الفلسطينية بتبوئها مواقع جديدة في هرم النظام السياسي، بدءاً من احتلالها منصب وزيرة في السلطة، مروراً بمناصب عليا في الوظيفة العامة، وانتهاء بدخولها سلك القضاء والتشريع والدبلوماسية، فإن مساحاتٍ عدة ما زالت مغلقة في وجهها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. لقد ساهم تبني السلطة سياساتٍ تصب في خدمة تطوير مشاركة المرأة عبر تبني نظام الكوتا الانتخابية في القانون، وكذلك توقيع وثيقة حقوق المرأة ومصادقة الرئيس على اتفاقية «سيداو» [11]، في تطوير المرجعيات المؤسِّسة لمساواة المرأة وحماية حقوقها المتحققة، إلا أن مساهمتها القيادية في الأجهزة السيادية ما زالت محدودة ورمزية وغير شاملة لجميع الأجهزة، حيث يقتصر وجودها على مواقع العمل الإداري وضمن الوظائف الدنيا. إن سياساتٍ وتوجهاتٍ نسوية، بما فيها آليات ضاغطة، قد باتت مطلوبة من المؤسسات النسوية لدفع مشاركة المرأة إلى الأمام، وإلى الدخول في مجالات جديدة لمراكز صنع القرار في قيادة الأجهزة السيادية بمساعدة القرار 1325.

أهمية القرار 1325

القرار 1325 اتخذ في أكتوبر عام 2000 من مجلس الأمن الذي يتشكل من خمس عشرة دولة، منها خمس دول دائمة العضوية في المجلس (أمريكا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا)، ومنها عشر دول مؤقتة متبدلة العضوية. ويجدر بالذكر أن الدول المشاركة في تلك الدورة التي أقرت القرار 1325 كانت: (الأرجنتين، بنغلادش، كندا، جمايكا، ماليزيا، مالي، ناميبيا، هولندا، تونس، أوكرانيا). ويلاحظ أن العضوية المتبدلة تشكّل وفق أسس ذات علاقة بالمشاركة على صعيد المجموعات الإقليمية وعلى صعيد القارات لضمان شمولية القرارات للدول العربية والأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والأوروبية الشرقية والغربية.

ولتسليط الضوء على القرار والاقتراب من مزاياه وأهميته، نستعرض أهميته العامة:

أولاً:

تنبع أهمية القرار من كونه صادراً عن مجلس الأمن، ما يستوجب التزاماتٍ دولية على صعيد تعاطي الدول الأعضاء مع القرار بجدية، ومن أجل إكسابه الآليات الكفيلة بتحقيقه. فالدول الأعضاء في الجمعية العامة مطالبة بوضع خططها الوطنية، من جانب، ومراقبة تطبيق القرار على صعيد محدداته المحلية، عبر بعثاتها المتخصصة والمنتشرة في جميع أرجاء العالم، من أجل توفير الوسائل والآليات الكفيلة بتفعيل القرار ومتابعة تنفيذه.

ثانياً:

إن القرار 1325 هو الأول من نوعه الذي يصدر عن مجلس الأمن، وهو القرار الأول من نوعه الذي يقرر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي سيحدث نقلة نوعية جديدة في طبيعة أدوار المرأة ومشاركتها في مستويات سياسية جديدة غير نمطية.

ثالثاً:

إنه قرار غير مسبوق بسبب اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها (مفاوضات السلام، والأمن، وإزالة الألغام، ومخيمات اللاجئين، وإعادة الإدماج، وبعثات السلام الدولية، وقوات حفظ السلام... إلخ). والقرار كذلك غير مسبوق بجملة الإجراءات والآليات والتغييرات التي سيتعين على الدول اتخاذها للعمل على تنفيذه، والتي بدورها ستؤدي إلى إجراء تعديل في البنى والهياكل التنظيمية لإشراك المرأة، والتي ستقود إلى إحداث تغيير جوهري في الدور والمفهوم والمحتوى الفكري والاجتماعي لدى التعامل مع مراحلها المختلفة، بدءاً من إقرارها مروراً بالقضايا الإجرائية وانتهاء بمراحل نفاذها.

رابعاً:

إن منطوق فقرات القرار ذات علاقة بجوهر جدول أعمال ومهام مجلس الأمن المتمثل بصون السلام والأمن، وهو جدول أعمال له بُعد ومنظور استراتيجي، ما يتطلب التزاماً سياسياً على المدى البعيد، وسيتطلب موارد بشرية ومادية، وسيتعين على المجلس تناول موضوعاته وتطبيقه على مراحل زمنية وبشكل متدرج، ما يؤكد أن التطبيقات سيرافقها حراك اجتماعي وتغيير على أدوار المرأة في مجتمعاتها.

خامساً:

القرار 1325 يتناول موضوعات السلام والأمن والمرأة، أي أنه قرار يزاوج بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية والاجتماعية، الأمر الذي يمنحه فرادة وخصوصية، ما يجعله مؤهلاً للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم ذات أبعاد وطنية وسياسية واجتماعية وديمقراطية، وعلى الدول، من جانب، والحركات النسوية والاجتماعية، من جانب آخر، أن تكيف القرار ليناسب الاحتياجات المحلية للدولة وواقع ومستوى تطور المرأة فيها.

أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني

أولاً: يتقاطع منطوق القرار مع البرنامج العام للحركة النسوية الفلسطينية

تنبع أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني من خصوصية المرأة الفلسطينية ووضعها، كونها تعيش في بؤرة اضطهادَين، أحدهما اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه، والآخر الاضطهاد الذكوري الذي يقف في وجه مساواتها الكاملة على أساس المواطنة، وذلك وفقاً لما أقرته المرجعيات الفلسطينية ممثلة بوثيقة الاستقلال والنظام الأساسي الفلسطيني.

فمن المعروف أن الخريطة التنظيمية النسوية الفلسطينية خريطة قوس قزحية، فهي تحتوي على جميع ألوان الطيف الفكري والاجتماعي الفلسطيني، بتجسيدات نسوية معبّر عنها بتعددية الأُطر والجمعيات والمراكز النسوية التي تعمل بين صفوف القاعدة النسوية، كأطرٍ جماهيرية تتوجه للنساء بتوجهات ذات طبيعة سياسية ونسوية ذات امتدادات فصائلية، وتشتق برامجها من الإطار العام لبرنامج الفصيل السياسي، وكذلك الجمعيات والمراكز النسوية المتخصصة التي تتوجه ببرامج ذات طبيعة نسوية متخصصة ومحددة، وتسترشد على الصعيد السياسي بالبرنامج الوطني للأغلبية.

من الواقع الوطني نشأت خصوصية الحركة النسائية الفلسطينية، حيث غلّبت أطراف منها الشق الوطني من البرنامج والأولوية الوطنية في برامجها ومهامها وتوجهاتها وخطابها، وغلّبت الأطراف الأخرى الجوانب والاهتمامات النسوية والاجتماعية في مهامها وبرامجها وفي خطابها الإعلامي وعلى صعيد الواقع. وفي المحصلة، فإن الخطاب والبرنامج النسائي الفلسطيني للحركة النسوية يزاوج بين البعدين الوطني والاجتماعي كاحتياج ومتطلب.

وتعتبر الحركة النسوية الفلسطينية أن التطور الذي يقع على أحد المحورين سيدفع بالآخر بالاتجاه ذاته، وذلك لارتباط المحورين بعلاقة جدلية، حيث إن تغليب

العمل في أحدهما رهن بالأحداث اليومية على أرض الواقع. فالحركة النسوية تتحرك بين حدود الهموم الوطنية والهموم الاجتماعية وفقاً لطبيعة الظروف الواقعية على الأرض.

لذلك، وانطلاقاً من هذه الخصوصية، فإن الحركة النسائية الفلسطينية بجميع مكوناتها، باستثناءات محدودة، ستجد في القرار 1325 بنصوصه وتوجهاته التي تنادي بحفظ السلام وإرسائه بمشاركة النساء مساحة جديدة للعمل بموجبه ومن أجل المطالبة بالحقوق. كما أن الحركة النسوية ستجد في القرار إلهاماً وتجديداً لمهامها ولبرامجها وآليات عملها، حيث سيوفر لها القرار مساحة جديدة للاشتباك مع سياسة الاحتلال الإسرائيلي من على منصة القرار الباحث عن تحقيق السلام والأمن، في الوقت الذي يتطلع فيه إلى إحداث نقلة نوعية على صعيد المشاركة النسوية الفاعلة تتجلى بتكريس أدوار جديدة للمرأة في صنع السلام من بوابة الدفع وبذل الجهد على الصعيد الجماهيري بالدعوة إلى تبنٍّ حقيقي للقرار 1325 والضغط من أجل تطبيقه.

ثانياً: اتساع النطاق الجغرافي للقرار يساهم في تنفيذه

على مدار الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حصلت فلسطين على عديد القرارات المهمة ذات الصلة بأُسسٍ لحل الصراع الدائر، وقد تم تبني جميع القرارات من الشعب الفلسطيني ومن مؤسساته الوطنية وقواه الواقعية، إلا أن جميع هذه القرارات ما زالت حبراً على ورق، ولم تجد بعد طريقها إلى التنفيذ رغم مرور أكثر من نصف قرن على بعضها. غير أن القرار 1325 الذي يتميز باتساع نطاق عمله على الصعيد الجغرافي، وبأنه لا يختص بدولة بل يتوجه بالدعوة إلى تطبيقه من قبل جميع الدول في العالم ومن ضمنها فلسطين، الأمر الذي سيعطيه قوة وزخماً إضافيين إذا تم توظيفه بشكل جيد.

فالقرار سيعمل بقوة نساء العالم وشعوبها التي يخاطبها القرار ويطالبها الالتزام بتنفيذه، سواء بإرادة النساء اللواتي يعشن في الدول التي تعيش ظروف الصراع وتفتقر الى التضامن والإسناد الخارجي، أو النساء اللواتي يعشن في الدول الحرة ذات السيادة، ويتمكنَّ من بذل الجهد من منطلقات مبدئية تضامنية، أو في موقع يمكنهن من المشاركة في وضع الحلول للمشكلات الوطنية الصعبة. فشمولية القرار الجغرافية ستوفر له إمكانية تنظيم تحالفات وعمل شبكات نسوية عالمية ضاغطة باتجاه نفاذه في دول تعاني فيها النساء من غياب السلام ومن التغييب، وفي دول أخرى تعاني المرأة فيها من التهميش والغياب.

ثالثاً: يشتبك القرار مع الاحتياجات النسوية الفلسطينية للسلم الأهلي الداخلي

بعد نشوء مخاطر جدية على وحدة النسيج الاجتماعي والوطني الفلسطيني كأحد تداعيات ونتائج الاقتتال الداخلي والحسم العسكري لأسباب سياسية أو بسبب مخاطر الفلتان الأمني، أثرت الحالة الفلسطينية المحتقنة بسبب الخلافات السياسية الداخلية على حياة المرأة بشكل مباشر، كونها- من جانب- جزءاً من عضوية الأحزاب، وتتبنى مواقفها السياسية، وتنخرط في بعض أشكال المواجهة (تظاهرات، اعتصامات، مسيرات... إلخ)، أو بسبب انعكاس الانتماء السياسي أو الحزبي لأحد أفراد العائلة باعتقال أحد أفرادها أو قتله أو تضرر مصالحه، أو في حال الاضطرار إلى تغيير السكن لأسباب تتعلق بالخلاف وتهديد استقرار وأمن العائلة بشكل عام.

رابعاً: إنشاء تحالفات وشبكات نسائية

القرار 1325 الموجه إلى جميع الدول الأعضاء للالتزام به إزاء المرأة يفتح الباب والمجال للعمل المشترك بين النساء من دول مختلفة على أساس الهموم والمصالح المشتركة بينهن، وكذلك للاعتبارات التضامنية بين الشعوب. ويسمح القرار وبمكن النساء، كأفراد ومؤسسات، اللواتي يعشن في بلدان ومجتمعات مستقرة ومستقلة من التقدم بمبادرات في اتجاهين: أحدهما على الصعيد الداخلي والآخر على الصعيد الخارجي. لقد بات مطلوباً العمل على تأسيس شبكات نسائية على قاعدة القرار، وتشكيل آليات مشتركة، ووضع خطط وبرامج تكاملية، بهدف تمكين النساء من الضغط لتنفيذها بناء على علاقات تجسّد التضامن النسائي العالمي على أساس المنظور النسوي. وفي هذا المجال، فإن المرأة الفلسطينية كانت وما زالت بحاجة لاستقطاب الرأي العام الدولي لصالح فهم ومعرفة قضيتها الوطنية على حقيقتها، بهدف تكريس التضامن والدعم وإرساء التحالفات من أجل تحقيق التحرر والاستقلال، وبما يمكّن من إعلاء الصوت النسائي العالمي في وجه الإخلال بالسلم العالمي. لقد بات الالتفاف الدولي المنظَّم وصنع رأي عام دولي مساند وداعم لحق الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله من أدوات الضغط الممارسة على الدول المقررة في الشأن الفلسطيني.

مما سبق، يتضح أنه وفي إطار السعي المتواصل للأمم المتحدة لتطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة، يأتي القرار ملتقطاً قدرة المرأة الخاصة التي تعطيها الأحقية في المشاركة في جهود حفظ السلام، فالمرأة مسؤولة عن الحفاظ على الحياة اليومية أثناء الحرب، ولا تألو جهداً في سبيل البحث عن حلول للصراعات من أجل حفظ

الحياة، باعتبارها من القطاعات الأكثر تضرراً كونها الطرف الأضعف في علاقات القوة في المجتمع. كما تملك المرأة قوة تأثير إنسانية رادعة على قوة الردع المسلحة. لطالما شوهدت المرأة الفلسطينية تُخلّص الأطفال والشباب من بين أيدي الجيش الإسرائيلي المسلح في الانتفاضة الأولى وهي عزلاء، وشوهدت النساء في بيت حانون في مسيرة سلمية تتجه نحو الجامع لتفك الحصار عن المحاصرين وتنجح في ذلك[12]، كما أن المرأة بوصفها من قوى التغيير في المجتمع لها الحق في المشاركة في محطات ومنعطفات تأتي بالتغيير السياسي والاجتماعي.

نقاط ضعف القرار 1325

أولاً: تعامل القرار مع حالة الحرب الدائمة

على الرغم مما يوفره القرار من فرص وممكنات للمرأة بشكل عام، فإنه يشكو من مواطن ضعف رئيسية، تتمثل بتعامل القرار مع حالة الحرب والنزاع المسلح كحالة مفروضة غير مقدور عليها حتى من قبل الأمم المتحدة، وهي الهيئة الدولية التي وجدت للحفاظ على السلم العالمي. والمفارقة في القرار الصادر عن الأمم التي تتحدث عن السلام وعن المعرفة التامة بالنتائج التدميرية للصراعات المسلحة، أنه يجري تحريك الجيوش وشنّ الحروب باسمها، واحتلالات جديدة تجلب اضطرابات وتوترات أخرى في العالم يكون من نتائجها اقتلاع وتهجير وتشريد للأسر المستقرة، وفي المقدمة ما يلحق بالنساء والأطفال من ضرر وأذى بالغين.

لذلك، من الطبيعي أن يجد القرار مواقف معارضة بين النساء، سواء في فلسطين أو سواها من البلدان التي تعاني من الحروب. مع ذلك، فإن المرأة الفلسطينية مدعوة للاهتمام بالقرار، لأن إيجابياته تفوق سلبياته إذا تبنته واستخدمته كوسيلة جديدة للاشتباك مع سياسة الاحتلال وتظهيرها، بل وتجسيدها كدولة احتلال عدوانية تتنكر لقرارات الشرعية الدولية.

ثانياً: ضعف في مدى إلزامية القرار

على الرغم من صدور القرار 1325 عن مجلس الأمن، وامتلاكه القوة الملزمة على الدول الأعضاء، فإن إلزاميته وفقاً لديباجته العامة ومرجعياته الواردة فيها ليست بمستوى القوة القادرة على فرض السلام والاستقرار، فقد استند إلى القرارات التي تتحدث عن حماية المدنيين في أوقات الحرب، وهي ليست كافية لمساعدة المرأة والطفل للعيش بسلام، أو لوقايتهم من مخاطر الحرب المتمثلة بالهجرة والاغتصاب والاستغلال والإفقار، كما أنها لا تضمن التدخل لوضع حدٍّ للمعتدي، ولا لردع العدوان ووضع الحدود اللازمة لوقفه، لعدم استناد القرار إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو البند الذي يخول هيئة الأمم المتحدة التدخل بالقوة لتطبيق القرار في حال الاستناد إليه.

وعليه، فلن يملك مجلس الأمن سوى المناشدة لتطبيقه أو إصدار التقارير في أحسن الأحوال لإدانة من يقف في وجه تطبيق القرار، أو لوضع الممارسات العدوانية الإسرائيلية في قفص الاتهام دون القدرة على محاكمتها، وربما نستطيع أن نأتي بعديد المواقف التي تراجعت فيها الأمم المتحدة عن مواقف كانت قد اتخذتها لحماية المرأة الفلسطينية، وليس أدل على ذلك من التسلسل الهابط تدريجياً لصدور قرار بخصوص عديد المجازر الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين في نابلس ومخيم جنين ورفح وغيرها من المجازر.

ثالثاً: خلو القرار من الميكانيزمات والجداول الزمنية

ولا تقف الأمور عند عدم استناد القرار إلى أحد بنود ميثاق الأمم المتحدة الملزمة، بل إن من أهم مشكلات القرار عدم وجود ميكانيزمات وآليات لتطبيقه، إذ يخلو القرار من جداول زمنية لتطبيقه لتلتزم بها الدول الأعضاء، ولن يجدي نفعاً أن تضع الدول العاملة عليه أجنداتها وجداولها الزمنية، فلن تكون سوى جداول زمنية لن تلزم سوى الدولة التي وضعتها في الشق الاجتماعي للقرار.

أما الميكانيزمات الخاصة بالجداول الزمنية ولصنع السلام، فلن تكون ذات فعالية، لأن السلام صنيعة أطراف متعددة، وهي الأطراف التي صنعت الحرب ممن لديها الرغبة في السلام، كما أنها مسؤولية الأطراف التي تمتلك القدرة على فرض حالة السلام كالأمم المتحدة.

لا شك أن أزمة ثقة قد نشأت وتشكلت بين الشعب الفسطيني والهيئة الدولية وقراراتها، وذلك لعدم تطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية رغم مرور أكثر من نصف قرن على اتخاذ بعضها، ونظراً لسيطرة أمريكا على القرار الدولي ومصادرته لصالحها ولصالح إسرائيل في المنطقة العربية، الأمر الذي عُرف بسياسة ازدواجية المعايير في تطبيق القرارات الدولية. ومن هنا، أصبحت قدرة المنظمة الدولية محدودة ومرهونة بسياسات القوى العظمى، الأمر الذي أضعف الهيئة الدولية وألحق الضرر بدورها وأفقدها استقلاليتها المهمة.

لذلك، وفيما يتعلق بالقرار1325، وبالنسبة إلى الشق السياسي والوطني منه، فمن المقدَّر أنه سيصطدم برفض التطبيق، وسيجد من يعطله ويقف عائقاً في وجه انطباقه، لكننا ومع كل ذلك الضعف الدولي سنبقى بحاجة إلى استخدام القرار كإحدى الآليات الضرورية لتذكير الأمم المتحدة بجميع مستوياتها وأمينها العام بحدود قدرة المنظمة الدولية على تطبيق القرار وحماية المرأة الفلسطينية من الهمجية الإسرائيلية، ولتمكينها من تطبيق القرار الأممي أمام موقف إسرائيل المتنكر لعملية السلام برمتها.

توطين القرار في فلسطين

أولاً: القرارات الدولية والخصوصية الوطنية والثقافية الفلسطينية

إن أي قرار دولي، وتحديداً تلك القرارات المتعلقة بالنساء، لا بد حتى تتمكن المؤسسات المقتنعات بأهميته من العمل بموجبه أن يكون لوقع حيثياته الصدى لدى قطاع المرأة، بشكل خاص، والمجتمع، بشكل عام. لذلك، يصبح مطلوباً أن يكون للقرار مكان وحيز في الوعي الفلسطيني الجمعي لدى المرأة وفي المجتمع، وأن يحظى بالاهتمام والمكانة اللذين تحظى بهما القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. إن القرارات الدولية، بدءاً من قرار 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، أو القرار 181 المتعلق بإقامة دولتين لشعبين على أرض فلسطين التاريخية، والقرار 242 الذي يطالب دولة الاحتلال إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، جميع هذه القرارات وغيرها المتعلقة بالقدس وبعدم شرعية المستوطنات، لها مكانة في الوعي الجمعي الفلسطيني على أساس كونها تمثل الشرعية الدولية، وعلى أساس كونها تمثل القاسم المشترك مع الإرادة الدولية، بالإضافة إلى أنها تمثل قاعدة للانطلاق من على منصتها نحو المطالبة بتطبيقها. يكاد الفلسطينيون جميعاً يحفظون القرارات الدولية السابقة الذكر عن ظهر قلب، ولها وقع إيجابي على أسماعهم.

لقد ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل ثقافة جمعية حول فائدة هذه القرارات وأهميتها المفصلية التي أدت إلى تبنيها كافة كرزمة واحدة، الأمر الذي أدى إلى توطينها في فلسطين، وأصبحت تشكل جزءاً من الثقافة الجمعية الفلسطينية، وساهم ذلك في تأصيلها لتصبح من محددات الثقافة السياسية والمحلية بدخول هذه القرارات في منطلقات البرامج الحزبية والسياسية.

وعليه، ولغايات تأصيل وتوطين القرار 1325 في فلسطين، لا بد للحركة النسائية الفلسطينية من ربطه عبر البرنامج والآليات وفي الخطاب السياسي والإعلامي بالقرارات الدولية ذات البعد السياسي المباشر، والمطالبة بتطبيق كافة القرارات

الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بالتجاور مع القرار 1325.

ثانياً: الوثائق الاجتماعية الدولية وبرنامج الحركة النسائية

لا شك أن ما تتمتع به القرارات الدولية ذات الأبعاد السياسية في فلسطين لا يقابلها المنطق الإيجابي ذاته على صعيد القرارات والتوجهات والمعاهدات الدولية ذات الأبعاد النسوية، سواء أكانت على الصعيد السياسي أم الاجتماعي أم الاقتصادي. إن ثمة ازدواجية في التعامل مع القرارات الدولية ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي وبالخصوصية الثقافية وبمكانة المرأة ووضعها في المجتمع الفلسطيني، وهذه الخصوصية تتقاطع في محدداتها مع الخصوصية الثقافية العربية. فالمرأة في الثقافة العربية تعتبر من الممتلكات الخاصة للعائلة والعشيرة والمجتمع والقرية والأب والأخ والزوج والابن. وبمعنى آخر، يوجد منطق وصاية وسيطرة على استقلالية المرأة، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بحركتها وبقراراتها وتوجهاتها وعملها. فالعلاقات الأسرية الفلسطينية محكومة ببقايا من العلاقات الإقطاعية التي نشأت مع النظام الأبوي الإقطاعي، الذي أعطى الرجل السيطرة والسلطة المطلقة في نطاق الأسرة.

ولا نذيع سراً لدى القول إن القرارات والتوجهات الدولية بوجهتها الاجتماعية والمتعلقة بالمرأة كثيراً ما تواجه الانتقادات، ويتم التشكيك في دوافعها وحيثياتها، وينطلق التشكيك من قراءة خاصة تعتبر أن القرارات إنما تستهدف الثقافة العربية والإسلامية، وأنها تندرج في إطار ما بات يُعرف بالغزو الثقافي الذي يتسرب في أحد أشكاله من خلال المنظمات والمراكز النسوية. وفي الوقت ذاته، يوجَّه الانتقاد إلى الحركات النسوية التي تتبنى في برامجها ورؤيتها الاتفاقات والوثائق الدولية كإطار مرجعي تستند إليه في برنامجها. وعليه، كثيراً ما تُتَّهَم هذه الحركات من قِبل الأطراف الأصولية بتغريب الثقافة واستيراد أفكار خارجية.

القرار 1325 يدافع عن نفسه لاتسامه بالمرونة الكافية، الأمر الذي يمكنه من التأقلم والتكيُّف، كونه يضع نفسه في خدمة البرنامج النسوي بشقيه الوطني والاجتماعي. إن البرنامج النسائي الفلسطيني ينطلق من الخصوصية الوطنية للشعب الفلسطيني، وينطلق كذلك من احتياج المرأة الفلسطينية للسلام عبر تحقيق وإنجاز التحرر الوطني الفلسطيني وبناء الدولة الفلسطينية ذات السيادة. كما يمكنه وبفعل بنوده وحيثياته أن يفعّل الآليات المعتمدة من الحركة النسائية، ويبعث الحيوية في أوصالها، بالمطالبة بالمشاركة في مراكز صنع القرار

الفلسطيني. لذلك، واستناداً إلى ما سبق، يتضح أن القرار يشبه ويأخذ ملامح برنامج الحركة النسائية، الأمر الذي يستدعي الربط المحكم بين عناصر القرار وبرنامج الحركة النسوية.

إن طبيعة القرار العامة والمرنة، والذي تتقاطع بنوده مع عناصر برنامج الحركة النسوية الفلسطينية، تمكنه من مقاربة الاحتياجات النسوية الفلسطينية. إن مطالبة المرأة بدور أوسع في مستوى جديد من القرار ليست جديدة، بعد أن استطاعت تثبيت مشاركتها السياسية عبر إقرار «الكوتا» الانتخابية في القانون. كما أن مطالبتها بتوسيع مشاركتها في طواقم المفاوضات لدى انطلاق العملية السياسية والمفاوضات ليست بجديدة. كما أن المشاركة في هياكل الأجهزة الأمنية حق طبيعي للمرأة، وعلى الرغم من عدم اعتياد المجتمع على انخراط المرأة في الأجهزة الأمنية كافة، فإن تحقيق إنجاز مهم على صعيد تقبُّل المجتمع واعتياد المشاركة والانخراط في هذا المجال ممكن.

في المحصلة، إن توطين القرار 1325 في فلسطين، ولكي يصبح جزءاً عضوياً من الثقافة السياسية والاجتماعية المحلية، ثم جزءاً أصيلاً من عناصر برنامج الحركة النسائية الفلسطينية، لا بد بدايةً أن يصار إلى تأصيله في الوعي الفلسطيني. ولكي يصبح القرار جزءاً من رزمة القرارات الدولية الخاصة بفلسطين والصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي ربطه نظرياً وعملياً ببرنامج كلٍّ من الحركتين الوطنية والنسائية الفلسطينية. كما يتطلب الأمر وضع أرجل للقرار ليمشي عليها، وبمعنى آخر: وضع خطة وآليات عمل وميكانيزمات وجداول زمنية للعمل بموجب القرار من أجل أن تتم متابعتها من الهيئات النسوية العاملة بموجب هذا القرار.

الطريق إلى القرار 1325

لقد اعتبر صدور القرار مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق المرأة. وهو أول قرار يدعو الدول إلى إشراك المرأة في مستوى جديد من دوائر صنع القرار. إن وضع القرار في حيز التنفيذ يعتبر نقطة حدٍّ على أكثر من صعيد. إن تحقيق السلام نقطة حدٍّ لسياسة الاحتلال الرافض للسلام العادل والشامل. وتطبيق ما يدعو إليه القرار لصالح المرأة من حقوق اجتماعية وديمقراطية وسياسية بمثابة حدٍّ للثقافة الإقصائية والمتنكرة لحقوق المرأة ومشاركتها العامة على قدم المساواة. وفي المحصلة، يُعتبر تطبيق القرار صراعاً بين إرادة هيئة الأمم المتحدة كمرجعية ملزمة للدول الأعضاء وبين قدرتها على إلزام الدول تطبيقَ القرار بسبب ضعف الهيئة الدولية.

وفي فلسطين المحتلة، حيث توجد مصلحة حقيقية للمرأة في القرار، لا بد من رسم خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تفعيل القرار والعمل به، وبما يؤدي إلى تنفيذه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تنفيذه عبارة عن عملية قد تطول زمنياً بسبب تعقيد الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتشابكاته، وبسبب التحالفات التي أنشأها، وبسبب سياسة ازدواجية المعايير المتبعة، وبسبب المآخذ التي يمكن أن تُساق على سياسة الأمم المتحدة وعلى ضعفها.

إن توظيف القرار لصالح احتياجات المرأة الفلسطينية يتطلب العمل وفق خطة وطنية شاملة على الصعيدين الوطني والاجتماعي، وعلى المستويين الداخلي والخارجي، منها ما سينفذ من الكل النسائي، وتحديداً في الجوانب الوطنية للخطة، ومنها ما سينفذ على صعيد المؤسسة وفقاً لتخصصها في الجوانب الاجتماعية الخاصة، لتشكل بجوانبها الكلية عناصر ومكونات الخطة الوطنية للمرأة الفلسطينية على قاعدة القرار 1325، والتي يمكن رسم ملامحها كما يلي:

أولاً: على الصعيد التنظيمي

إن تشكيل جسم تنظيمي ائتلافي مركزي لتفعيل القرار والعمل به يضمن استمرار العمل بالخطة، وبما يضمن الابتعاد عن العمل الانتقائي والموسمي والمجزّأ. إن العمل المنظم يستلزم بشكل رئيسي أن يصار إلى تشكيل لجنة وطنية ائتلافية من المؤسسات النسائية، تضم في عضويتها سياسيات وقانونيات وعاملات في الحقل الاجتماعي وفي مجال الضغط والمناصرة، وتكون مهمتها وضع خطة العمل على صعيد التوجهات الرئيسية.

ويتعين على اللجنة أن تقود التحركات النسوية على الصعيد المحلي، وأن تعد التقارير لوضعها في تصرف الأمين العام للأمم المتحدة حول وضعية المرأة الفلسطينية والقرار والمعوقات التي تعترضه، وعليها مخاطبة بعثات الأمم المتحدة بمتطلبات وأدوات تنفيذ القرار، وعليها كذلك أن تقوم بتنظيم الحملات العامة والمؤتمرات المركزية إذا تطلب الأمر من أجل دفع العمل بالقرار، ومن أجل وضع المرأة الفلسطينية في دائرة الضوء. كما أن من مهمة اللجنة أن تقوم بوضع الخطة للمطالبة بتمثيل المرأة في المستوى الأمني، وبما يتطلبه الأمر من إجراء المسوح العلمية للوقوف على واقع ومستوى مشاركة المرأة في الأجهزة الأمنية ومتطلباته. وعلى اللجنة كذلك أن تقوم بالتخطيط لتعميم المعرفة بالقرار على صعيد الإعلام، وذلك لردم الفجوة الواسعة بين القرار والقاعدة النسوية. كما على اللجنة وفي الجانب التنظيمي القيام بتنظيم الصلات التضامنية مع الائتلافات النسوية العابرة للحدود.

كذلك، فإن العمل بالقرار بحاجة إلى تشكيلات وطنية فرعية على مستوى المحافظات، لضمان تعميم العمل ضمن رؤية عامة موحدة ومتكاملة وضمن أولويات متوافق عليها، دون الغوص في مهام تطبيق القرار التخصصية، وإحالتها إلى الجمعيات والمراكز المتخصصة.

ثانياً: القرار 1325 والاحتلال الإسرائيلي

أ- على صعيد الأمم المتحدة:

الاطلاع على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ومراجعتها، بشكل عام، وتدقيق الفقرة الخاصة بالمرأة الفلسطينية، ورفع المذكرات للأمين العام حول وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، وتزويد بعثات الأمم المتحدة بكافة الانتهاكات والتجاوزات الإسرائيلية تجاه المرأة، ومخاطبة الأمين العام حول العقبات التي

تعترض سير القرار وتطبيقه، ومطالبته لدى الضرورة بإرسال بعثات ووفود لإنجاز التقرير من أرض الواقع.

ب- المساءلة والمحاسبة:

أن تقوم اللجنة بالمباشرة بتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء، بدءاً بالولادات والوفيات للنساء والرضع على الحواجز، مروراً بحالات القتل المتعمد للنساء في بيوتهن في مجازر ارتكبت في قطاع غزة وجنين ونابلس، وانتهاء بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وقعت ضحيتها النساء في غزة، واستخدام الأسلحة المحظورة في الحرب. لقد آن الأوان للقيام بجهدٍ خاص باتجاه الهيئات الدولية المختصة بالمحاسبة على الجرائم الاحتلالية في المناطق المحتلة على قاعدة القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، وعلى قاعدة القرار 1325، الذي يتحدث في البند السادس عشر منه عن مسؤولية الدول في وضع حدٍّ لإفلات المجرمين الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وإبادة جماعية من العقاب[13]. لقد وصلت عدوانية الاحتلال الذروة في الحرب على غزة، وقد اتهمت مؤسسات دولية[14] دولة الاحتلال بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين والنساء والأطفال، ولا بد من مقاضاتهم والتقدم لدى الهيئات المختصة بقضايا وشكاوى بجهدٍ نسويٍّ ينظمه ائتلاف القرار 1325 بالتعاون مع النساء الدوليات العاملات بموجب القرار.

ج- الحماية الدولية:

لطالما طالب الشعب الفلسطيني وقواه بالحماية الدولية له تحت الاحتلال. لقد تعرضت المرأة الفلسطينية وما زالت تتعرض للممارسات العدوانية الإسرائيلية، وحُرِمَ من أبسط الحقوق المقرة بموجب وثيقة حقوق الإنسان، سواء بسبب مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، أو بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، أو بسبب سياسة القتل والاعتقال والحصار والحواجز. لذلك، لا بد للائتلاف الخاص بالقرار 1325 من تفعيل المطالبة بالحماية الدولية في المؤتمرات الدولية وعبر الحلفاء بموجب القرار وفي الخطاب الإعلامي.

د- الأسيرات:

كان أحد مترتبات وأعباء مشاركة المرأة في النضال المشروع ضد الاحتلال أن تتعرض للاعتقال الدائم لأسباب سياسية وأمنية. لذلك، فإن من أهم تطبيقات القرار 1325 المطالبة بالإفراج عن الأسيرات اللواتي يعشن في ظل ظروف لاإنسانية، ويُحرَمن من أبسط الحقوق المقرة في اتفاقية جنيف بخصوص الأسرى، وإبراز الظروف اللاإنسانية التي وضعت فيها أربع أسيرات حوامل مواليدهن وهن مقيدات بالأصفاد والسلاسل. كما يصبح كذلك من المطلوب الضغط والمطالبة

عبر الجهات المختصة بتحسين شروط وظروف اعتقالهن وتأمين المحاكمات العادلة لهن، كما يجب العمل على تأهيل الأسيرات المحررات بعد الإفراج عنهن، وتوفير الدعم والإرشاد النفسي والمعنوي لهن، وإيلاء الاهتمام بتوفير العمل لهن وإعادة إدماجهن في المجتمع ومساعدتهن في إعادة بناء حياتهن ومستقبلهن.

هـ- اللجوء القسري بسبب الجدار والبيوت المدمرة:

إثارة سياسة التهجير القسري بسبب سياسة بناء الجدار وبسبب التدمير المنهجي للمنازل في الضفة والقطاع، والأثر الذي تخلقه على صعيد فقدان الأمان والاستقرار الأسري، مع الاستفادة من الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي القاضي بوقف العمل ببناء الجدار وتفكيكه[15].

و- صحة المرأة:

عمدت قوات الاحتلال إلى منع العديد من سيارات الإسعاف والمرضى والنساء اللواتي في حالة الولادة من الوصول إلى المستشفيات بذرائع أمنية، وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة تمت الإشارة إلى ارتفاع عدد الولادات المنزلية إلى 14%[16] بعد إجراءات الحصار والإغلاق بعد أن كانت 8% قبل ذلك، وانخفض عدد من يراجعن الأطباء ويستفدن من برامج الرعاية الصحية إلى 82% بعد أن بلغت قبل الحصار 96%[17]، كما أن (55) امرأة[18] وضعن مواليدهن على الحواجز، وتوفي 32 مولوداً أثناء الولادة على الحواجز الإسرائيلية ما بين عامي 2000 و2003، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للخدمات الصحية، ما يملي، واستناداً إلى القرار 1325، مطالبة الأمم المتحدة بالرقابة على الانتهاكات الممارسة بخصوص حقوق المرأة والإنسان والحق في الحياة على الحواجز الإسرائيلية، كما أنه يصبح من الضروري اشتقاق البدائل عن الوصول للمستشفيات في المدن كتجهيز عيادات خاصة بالمرأة في الأرياف، وتدريب الممرضات على التعامل مع الظروف المانعة من أجل حصول المرأة على ولادات طبيعية وآمنة.

ثالثاً: على صعيد الصراع الداخلي

تطور الخلاف السياسي الفلسطيني الداخلي، وأدى إلى انفجار الاقتتال الداخلي، وقد أظهَر الاقتتال مظاهر الانقسام ونشوء مشاعر الكراهية ورفض الآخر المختلف سياسياً وثقافياً، وقد أظهرت الأزمة العاصفة التي حلّت بالمجتمع اللجوء إلى حل الخلافات بقوة السلاح كبديل للحل من خلال الحوار والتوافق، الأمر الذي يهدد التعددية الفكرية والاجتماعية في المجتمع، مما يتطلب ما يلي:

- بناء الشخصية الحوارية: إن أحد أهم استخلاصات تجربة الانقسام الجغرافي والسياسي إثر الحسم العسكري في غزة ضرورة التوجه إلى بذل الجهد اللازم باتجاه العمل على التثقيف بأهمية ثقافة الحوار، وأهمية الإقرار والاعتراف بالآخر المختلف وبحرية الرأي والتفكير والمعتقد دون إكراه. ومن هنا، لا بد من التوجه للأمهات من موقعهن كنصف المجتمع الذي يربي النصف الآخر ببرامج تستهدف خلق شخصية الأم الحوارية التي تربي أبناءها على قيم الاعتراف بالآخر المختلف، وقيم الاعتراف بالتعددية والتنوع في المجتمع، وقيم حل الخلافات المتنوعة في المجتمع عبر الحوار الحر والديمقراطي دون إكراه أو إرهاب.
- مهارات مواجهة الأزمات وإدارتها: التوجه للشابات في الجامعات حيث التجمعات الطلابية الكثيفة، وحيث يتجسد المجتمع بخلافاته بشكلها المصغر، مع الأخذ بالاعتبار ميزة القطاع الشبابي وحماسه واندفاعه والذي يتوقع انفجار الخلاف في صفوفه، والتوجه بالبرامج التدريبية ذاتها الهادفة إلى خلق الشخصية الحوارية، والتدريب على أساليب حل الخلافات والأزمات وإدارتها ضمن القنوات والآليات الصحيحة.
- السلم الأهلي في المجتمع ودور المرأة: لا شك أن مخاوف انفجار الصراع الداخلي ما زالت تطل برأسها مهددةً السلم الأهلي، مما يملي مواجهة المخاطر بشكلٍ مسبق عبر سياسات وإجراءات تستهدف الحفاظ على الاستقرار، ومنعاً لتكريس الصراع والخلاف. لقد تقدمت المرأة بمبادرات خاصة، وشاركت المرأة في المبادرات الوطنية لرأب الصدع، إلا أن تأثيرها كان محدوداً لبقائها في إطار النخب ودون أن تتجسد على الصعيد القاعدي لاستقطابه وتبنيه قضايا الخلاف، الأمر الذي يفرض الاهتمام القيادي النسوي لتحفيز المبادرات التي تستهدف الحفاظ على السلم الأهلي في المجتمع، وحمايته من العبث والإخلال، والذي تتحمل المرأة فيه دوراً مبادراً ورئيسياً بسبب ما تتميز به من حرصٍ على أمن المجتمع، ولأنها بطبيعتها بعيدة عن الخلاف ونعرات الاستقواء والسيطرة.
- الفلتان الأمني ودور مانع للمرأة: لا شك أن مظاهر الفلتان الأمني التي تفشت في المجتمع تعود إلى جملةٍ من الأسباب التي أنشأت الظاهرة وفاقمتها، ويتحمل الاحتلال جزءاً رئيسياً منها، ويتحمل الجزء الآخر السلطة الفلسطينية بشكل رئيسي، والأحزاب والمؤسسات تتحمل جزءاً آخر. كما أن تأخر المعالجة أدى إلى صعوبتها، وقد تضرر المجتمع ووحدته من غياب القانون والأمن والنظام، وعانت المرأة من مظاهر الفلتان، وقد رافق الظاهرة آثار الخوف في المجتمع، وخلت بخوف الأهل على بناتهم من الخروج إلى الأماكن العامة، كما أدى إلى حالات التسرب من المدارس، والزواج المبكر، واعترت المجتمع مظاهر

فقدان الثقة بين أفراده بسبب العجز عن حل المشكلة المتنامية. وقد سقط (475) قتيلاً وقتيلة في عامي 2005 و2006 كضحايا لاستخدام السلاح الفالت[19]. منهم عدد من النساء والأطفال. كما تم اختطاف (123) شخصاً خلال العامين المذكورين. وقد وقعت عديد الفتيات والطفلات ضحايا للخطف. ولم يكن أمام أحد سوى الاجتماعات والاستنكار والتنديد بالبيانات. وتنظيم بعض الاعتصامات والمسيرات المتفرقة بمشاركة المرأة دون تمايزٍ لدورها الذي لا بد من تمييزه على قاعدة الدور الإنساني للمرأة كحارسة للحياة والبقاء.

- بناء قوة مانعة من المؤسسات النسوية للفلتان: تقوم على أساس رصد حالات الفلتان وأثرها على المرأة. والضغط والتأثير على مراكز القرار لتفعيل دور القانون والقضاء لمحاربة الظاهرة وإعادة الأمور إلى سابق عهدها.
- لجنة نسائية لإسناد الأجهزة الأمنية في سعيها لضبط الفلتان واستعادة النظام وسيادة القانون.
- العنف ضد المرأة كانعكاس لغياب المرجعيات القانونية والفلتان: استغلال البعض عجز المرجعيات عن الوفاء بدورها قد أدى إلى ازدياد العنف ضد المرأة. سواء عدد حالات القتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. أو الحرمان من الإرث. أو ازدياد العنف العشائري.

المعوقات والمعضلات التي تواجه تطبيق القرار في فلسطين

أولاً:

العامل الذاتي المتعلق بأداء الحركة النسائية: إن مضي ثماني سنوات على صدور القرار 1325 دون تعاطي الحركة النسائية الفلسطينية مع ما يوفره من إمكانات مهمة للقضية الوطنية والنسوية من أبرز المشكلات التي تواجه تعميم المعرفة بالقرار. ويمكن المجازفة والقول إن القرار الدولي لا تكاد تعرفه عديد القيادات في المؤسسات النسوية، الأمر الذي يعكس ترهلاً في بُناها، بما ينطوي عليه ذلك من معاني فقدان التجدد والحيوية، ويضع علامات استفهام حول تراجع الأداء النسوي القيادي، وتغييب القاعدة النسوية عن القرار بشكل عام.

ثانياً:

دور الاحتلال في إعاقة تطبيق القرار: القرار 1325 الذي صدر بإجماع مجلس الأمن دون مواجهة «الفيتو» من أحد لم يضع في اعتباره الفلسطينيات من قريب أو بعيد. وفي حينه صدر آخذاً باعتباره ظروف النساء في أماكن أخرى تعيش ظروف الصراع المسلح، كدول أوروبا الشرقية ودول أفريقية وآسيوية. كذلك، فإن المعضلة التي تواجهها القرارات الدولية في فلسطين ذات طبيعتين متعارضتين:

جميع القرارات المتصلة بالقضية الفلسطينية لا تلتزم إسرائيل بتنفيذها وتسعى إلى تعطيلها، أو تعمل على إجراء تعديل عليها في محاولة للهبوط بسقوفها السياسية، لا سيما في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، وفقاً لموازين القوى الدولية على أرض الواقع وفي الأمم المتحدة.

كذلك، فإن إسرائيل الموقعة على القرار ستعمل على إجهاض أي تحركات نسوية فلسطينية ذات طبيعة وطنية لتطبيق القرار، في الوقت الذي تسمح فيه، على سبيل المثال، بتواجد الإسرائيليات المطبقات للقرار على الحواجز كـ "نساء ضد الحواجز" أو "نساء لتسهيل الحواجز" أو "مراقبة الحواجز".

الهوامش

1. تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية «سيداو» عام 1979، ودخلت حيز التنفيذ عام 1981.
2. نداء سعادة، ورقة عمل مؤتمر المرأة الفلسطينية الرابع، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
3. دائرة العلاقات القومية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 6-10-2008.
4. المرجع السابق.
5. تقرير مؤسسة الحق، ورقة موقف، 7-1-2009.
6. التقرير السابق.
7. زينب الغنيمي، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 24 لعام 2009.
8. مركز الميزان لدراسات حقوق الإنسان www.mezan.org.
9. مركز غزة لدراسات حقوق الإنسان www.pchrghaza.org.
10. جريدة "الحياة الجديدة"، العدد 4792، الصفحة الأولى، 4-3-2009.
11. صادق الرئيس محمود عباس على اتفاقية "سيداو" بمناسبة يوم المرأة العالمي في 8-3-2009.
12. مسيرة نسوية في بيت حانون بتاريخ 2006/11/3، شكلت خلالها المئات من النساء دروعاً بشرية في محيط مسجد أم النصر الذي كانت تحاصره قوات الاحتلال، وذلك لتخليص عشرات المقاومين الذين كانوا يتحصنون داخل المسجد، وقد استشهدت خلال ذلك مواطنتان وأصيب ما يزيد على 16 أخرى بجراح.
13. تقرير هيومن رايتس ووتش في 3-1-2009 www.hrw.org.
14. تقرير ريشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان، 24-3-2009.
15. قرار محكمة العدل الدولية- لاهاي في 9-7-2004 الذي تَعزز بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية تصويت مائة وخمسين دولة في 20-7- 2004.
16. الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي www.pcbs.gov.ps.
17. المصدر السابق.
18. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن حتى نهاية عام 2006 والصادر في 7-4 -2007.
19. مركز الميزان لدراسات حقوق الانسان www.mezan.org.

(Endnotes)

1. The UN General Assembly adopted CEDAW in 1979. It was enforced in 1981.
2. Sa'adeh, Nida, A working paper submitted to the Fourth Conference of the General Union for Palestinian Women, Palestinian Center for Peace and Democracy
3. Department of National Relations, PLO, 6/10/2008
4. IBID
5. Al-Haqq Report, Position Paper, 7/1/2009
6. IBID
7. Ghuneimi, Zeinab, Tasamuh› Magazine, Ramallah Center for Human Rights Studies, Issue No. 24, 2009
8. Al-Mezan Center for Human Rights; www.mezan.org
9. Palestinian Center for Human Rights, Gaza; www.pchrghaza.org
10. Al-Hayat AL-Jadidah Newspaper, Issue No. 4792, Front Page, 4/3/2009
11. President Mahmoud Abbas ratified CEDAW on the occasion of the International Day for Women, 8/3/2009
12. Hundreds of women marched in Beit Hanoun on 3/11/2006 forming human shields around Um Annasr Mosque that had been surrounded by occupation troops. Two women were martyred and more than 16 wounded.
13. Human Rights Watch Report, 3/1/2009; www.hrw.org
14. Richard Falk Report, UN Special Rapporteur on Human Rights, 24/3/2009
15. The Decision of ICJ, the Hague, supported by the UN General Assembly Resolution in favor of which 105 states voted on 20/7/2004
16. Palestinian Central Bureau of Statistics, www.pcbs.org
17. IBID
18. Report of the Palestinian Independent Commission of Citizens› Rights until the end of 2006, issued on 7/4/2007
19. Al-Mezan Center for Human Rights; www.mezan.org

Obstacles that Impede the Implementation of Resolution 1325 in Palestine

First: Performance of women movements:

Res. 1325 was adopted eight years ago, but the Palestinian women movement has not benefited from the significant potential it provides to the national and women cause. There is a need to raise awareness of the Resolution, as some leaders of women organizations barely know about the Resolution. This may be attributed to their flaccid structures that result in a lack of vitality and renovation, and may explain the deterioration of the performance of women leadership and the absence of women from decision-making in general.

Second: The role of occupation in obstructing the implementation of the Resolution:

Res. 1325 was unanimously passed at the UN Security Council, and was not "vetoed" by any party. It overlooked Palestinian women and was considering the condition of other women living in armed conflict zones, such as East Europe, Africa, and Asia. Hence, the dilemma and contradiction of international resolutions in Palestine:

All resolutions pertinent to the Palestinian Question are not binding to Israel; it seeks to obstruct them or amend them to reduce their political impact, especially after Oslo and as a result of the existing international balance of power on the ground and inside the UN. Moreover, Israel, a signatory of the Resolution, will seek to abort any actions of a national nature taken by Palestinian women to implement the Resolution. On the other hand, Israel will allow Israeli women organizations concerned with implementing the Resolution, such as "Women against Checkpoints," "Women to Facilitate Checkpoints," or "Checkpoint Watch" to be at checkpoints.

Society has been adversely affected by the lawlessness and the lack of security and order. Women have suffered from this situation that has frightened the society. This is manifested in the fear of parents to allow their daughters to go out to public places, which led to cases of school truancy and early marriages. A state of distrust prevailed in the society because of the failure to address this growing problem. 475 men and women were killed between the years 2005 and 2006 by lawless arms[19] including a number of women and children. 123 persons were abducted during the same period, including several young girls and female children. Nothing could be done except statements of denunciation, meetings, some sit-ins and a few demonstrations in which women participated but had no distinctive role. There is a need for a distinctive role for women based on their human role as guardians of life and survival.

- **Build a deterrent force consisting of women against lawlessness**, that would monitor cases of lawlessness and their impact on women, and advocate and lobby at decision-making centers in order to activate the role of the law and the judiciary in combating this phenomenon and restoring normal conditions.

- **Form a women committee for the support of security services** in their efforts to restore order and the rule of law.

- **Combat violence against women because of the absence of legal references and lawlessness:** Some have exploited the failure of the legal bodies to perform their role, which has led to an increase in violence against women, witnessed in the number of the so-called "honor killings," deprivation from inheritance and increased tribal violence.

- **Build the interlocutor personality**: Exert efforts to educate on the importance of dialogue, the need to acknowledge and recognize the different other, the importance of freedom of opinion and confession, and avoiding duress. There is a need to target mothers who constitute half the society, as they raise and up-bring the other half, with programs that aim at building their personalities as interlocutors. This way they will raise their children to believe in values of accepting the other, recognizing plurality and diversity within the society, and the need to resolve conflicts through free and democratic dialogue, rather than duress and terrorization.

- **Build youth skills of crisis resolution and management**: Address young female students in universities, which reflect the whole society with all its differences, bearing in mind the enthusiasm and fervor of the youth that may possibly lead to disputes among them. Provide them with training programs on dialogue that aims at forming interlocutor personalities and train them properly on conflict resolution and crisis management.

- **Civic peace and the role of women**: There are valid concerns towards the possibility of further internal conflict. There is a need to pre-empt such risk through policies and measures that aim at maintaining stability and prevent conflict. Several initiatives, some of which involved women, have had only limited impact, as they were elitist and did not reach out to the grassroots to embrace the issue of the conflict. There is a need for women leadership to launch initiatives that aim at preserving civic peace within the society and protecting it from abuse. Women can take a main and leading role because they are keen on the security of the society and are less inclined to disputes, the use of force and domination.

- **Lawlessness and a preventive role for women:** Undoubtedly, the security disorder that has spread in the society has several causes. While occupation is responsible for a major part of it, the Palestinian Authority, the parties and institutions are also partially responsible for it. The delay in treating the situation has aggravated and complicated it.

There is also a need to rehabilitate them after their release, provide them with mental and moral counseling, provide them with job opportunities, reintegrate them into the society, and help them reconstruct their lives and future.

e- Compulsory displacement resulting from the Wall and house destruction:
Raise the issue of compulsory displacement resulting from the Wall and the systemic destruction of houses in the West Bank and Gaza; highlight their impact in terms of loss of family safety and stability, using the Advisory Opinion of the International Court of Justice of the Hague, to demand stopping the construction of the Wall and dismantling it[15].

f- Women's health:
Occupation forces prevent ambulances, sick persons and women in labor from access to hospitals using security pretexts. A UN report indicated the increase in the number of home births to 14%[16] after imposing the closure and siege, in comparison with 8% before. It also indicated the decrease in the number of women seeking and benefiting from healthcare to 82%, in comparison with 96% before the siege[17]. Moreover, 55 women have given birth to their newborns at checkpoints[18], and 32 infants have died during delivery at Israeli checkpoints between the years 2000 and 2003. Furthermore, there is difficulty in access to healthcare, which necessitates, in accordance with Res. 1325, addressing the UN and demanding monitoring violations against the rights of women, human rights and the right to live at Israeli checkpoints. It is also necessary to find alternatives to hospitals in cities, and to equip women's clinics in the rural areas, train nurses to deal with difficult conditions so that women can have natural and safe births.

Third: Internal Conflict

The internal political Palestinian conflict aggravated and led to internal fighting, which revealed division, hatred, and rejection of the other, who may be different politically and culturally. The crisis that afflicted the Palestinian society showed that conflicts are resolved through violence rather than dialogue and consensus, in a manner that threatens the intellectual and social plurality of the society. Hence there is a need to do the following:

b- Accountability:
The committee shall document Israeli violations against women, including births and deaths of women and newborns at checkpoints, cases of deliberate killing of women in their houses and the massacres committed in Gaza, Jenin, and Nablus, crimes against humanity against women in Gaza, and the use of banned weapons in war. It is time to exert concerted efforts with specialized international bodies, to hold occupation accountable for its crimes that violate the International Humanitarian Law and the Fourth Geneva Convention. Such efforts shall be based on Res. 1325, whose Article 11 speaks of the responsibility of all States to put an end to impunity and to prosecute those responsible for genocide, crimes against humanity, war crimes[13]. The occupation's aggression has peaked in Gaza. International organizations[14] have accused Israel of committing war crimes against civilians, women, and children. There is a need to prosecute them and file cases and complaints at the competent specialized bodies, with the effort of women within the framework of Res. 1325 coalition, and in cooperation with international women bodies that operate in accordance with this Resolution.

c- International protection:
The Palestinian people have always demanded international protection under occupation. Palestinian women have been and continue to be victims of Israeli aggressive practices. They are deprived of the their basic human rights, because of land confiscation and building settlements, building the Apartheid Wall, and the policies of killing, arrests, sieges and checkpoints. Hence, Res. 1325 coalition must scale up the demand for international protection at international conferences, through allies and in the media, using Res. 1325.

d- Women prisoners:
One of the consequences of the involvement of women in the struggle is their arrest for political and security reasons. Hence, one of the most important applications of Res. 1325 is to demand the release of women prisoners, who live under inhumane conditions and are deprived of the basic rights of prisoners stipulated by the Geneva Convention, highlighting the inhumane conditions that four women prisoners suffered from, as they were shackled during child birth. There is also a need for advocacy efforts with the competent bodies in order to improve the conditions of their imprisonment, and ensure fair trials for them.

First: at the organizational level:

Forming a central coalition among organizations to activate and utilize the Resolution to ensure that work is implemented according to the plan, and is not casual, partial, or selective. Organized action requires the formation of a national coalition committee consisting of women organizations, and includes women politicians; women from the legal profession, sociologists, and experts in lobbying and advocacy. The committee shall formulate the outline of the action plan, lead women action at the local level, report to the UN Secretary-General on the status of Palestinian women, and obstacles that impede the implementation of the Resolution. It shall address UN bodies on the requirements and instruments for the implementation of the Resolution, and shall organize public campaigns and central conferences to move the implementation of the Resolution forward, and shed the light on the status of Palestinian women. The committee shall also formulate a plan for demanding the representation of women at the security level, and shall conduct all the necessary scientific surveys to assess the reality, level, and requirements for the participation of women in the security services. The committee shall plan for informing about the Resolution in the media, and bridge the large gap between the Resolution and women at the grassroots level. The committee shall also build solidarity relations with other women coalitions abroad.

Implementing the Resolution also requires forming secondary bodies at the governorate level, to ensure adopting a unified and integrated vision and agreed priorities. Specialized aspects of the implementation of the Resolution, though, shall be left to the specialized organizations.

Second: Res. 1325 and Israeli Occupation

a- At the UN level:
Review UN Secretary-General's reports in general, and the paragraph on Palestinian women, in particular. Submit to the Secretary-General memoranda on the conditions of Palestinian women under occupation; inform UN offices of all Israeli violations against women; address the Secretary-General about the obstacles that impede the implementation of the Resolution, and demand sending missions and delegations to report from the field.

The Road to Resolution 1325

Res. 1325 marks a new era in women rights. It is the first decision that calls for engaging women in a new level of decision-making. Enforcing Res. 1325 comprises several challenges. Achieving peace is a challenge to the occupation policy that rejects just and lasting peace. Implementing the social, democratic and political women rights stipulated by the Resolution constitutes a challenge to the prevailing culture of exclusion of women and their right to equal participation in the public life. Implementing Res. 1325 creates a conflict between the will of the UN as a binding frame of reference for all member-states, and its poor ability to urge member states to comply with the Resolution, because of its weakness.

In occupied Palestine, there is a real interest for women in this Resolution. Hence, there is a need for drawing a comprehensive and integrated map for activating and enforcing the Resolution, taking into consideration that this will probably be a long-term process, because of the complications of the Palestinian-Israeli conflict, the relevant alliances, the double standards policy and the shortcomings related to the policies and the weakness of the UN.

Utilizing Res. 1325 to meet the needs of Palestinian women requires adopting a comprehensive national plan at the national and social levels, both internally and externally. Part of this plan, particularly the national aspects, shall be implemented by all women organizations, while social aspects shall be implemented at the institutional level, each according to its field of specialization.
The most important features of the National Plan for Palestinian Women based on UN Res. 1325 are the following:

The broad and flexible nature of the Resolution, which overlaps with the program of the Palestinian women movement, enables it to address the Palestinian women needs. Women demands for a larger role in high level decision-making are not new, as they have succeeded in establishing political participation by law, through the quota elections systems. They had previously demanded participation in the negotiations teams of the peace process; moreover, women participation in the security services is a natural right of women, although it is not a common socially accepted practice yet.

In order to establish Res. 1325 as an organic component of the local political and social culture in Palestine, and a genuine element of the program of the Palestinian women movement, it has to be rooted in the Palestinian consciousness. In order for Res. 1325 to become part of the package of UN Security Council and General Assembly international resolutions on Palestine, it must be linked theoretically and practically with the programs of the Palestinian national and women movements. Moreover, the Resolution needs plans, mechanisms, and timetables for follow up by the concerned women organizations.

Second: The international social documents and the program of women movement

The international decisions and conventions on various women issues, including the political, social, or economic, do not enjoy the same positive perception as the international resolutions pertaining to the political dimension of the Palestinian question. International resolutions pertaining to the social dimension, the Arab cultural specificities and the status of women in the Palestinian society are treated with double standards. Women in the Arab culture are the private property of the family, tribe, community, village, father, brother, husband and son. There is a sense of domination and custodianship over women movements, decisions, and actions. Palestinian family life is under the influence of remnants of feudalism, and the feudal patriarchal system, which granted men absolute control and power within the family.

Social aspects related to women in international resolutions and conventions are often subject to criticism and skepticism in their motives and goals. Such a position stems from the suspicion that these resolutions target Arab and Islamic culture, and constitute a part of the so-called cultural invasion, implemented through women organizations and centers. This pretext is also used to attack women organizations that adopt the vision and programs enshrined in these international instruments. Fundamentalist parties accuse these women movements of westernization and importation of foreign ideas.

Res. 1325 is flexible enough to enable adjustment and adaptation, as it provides a foundation for national and social aspects of women programs. The Palestinian women program stems from the specific national conditions of the Palestinian people, and from the need of Palestinian women for peace, through achieving national liberation and establishing the independent and sovereign Palestinian state. Such a program can activate the women movement to demand participation in Palestinian decision-making. There is an overlap between the Res. 1325 and the main features of the program of the women movement, and this necessitates linking the elements of the Resolution with the program of the women movement thoroughly.

Resolution 1325 and Palestine

First: International resolutions and the Palestinian National and Cultural Specificities

In order for women organizations to be able to use any international resolution, particularly addressing women issues, it has to resonate among women in particular and the society in general. **The Resolution must gain a certain status in the collective consciousness of the Palestinian women and society.** It must receive similar attention as other UN resolutions on the Palestinian Question, including Res. 194 on the right of return of Palestinian refugees, Res. 181 on establishing two states for two peoples over the land of Historic Palestine, and Res. 242, which demands Israeli withdrawal from Occupied Palestinian Territories. Palestinians consider these resolutions, as well as others on Jerusalem and the illegitimacy of settlements, as representative of international legitimacy, and constitute a common denominator with the international will, as well as a premise for demanding implementation. Palestinians almost memorize these resolutions, and have a positive perception of them. PLO contributed to formulating this collective culture about the use and importance of these resolutions, which have become a package that constitutes part of Palestinian culture, as well as the political and local culture and part of the tenets of partisan political programs.

Hence, in order to consolidate Res. 1325 in Palestine, the Palestinian women movement must link it to other international resolutions of a direct political nature, through its programs and mechanisms and political and media discourse, and demand the implementation of all international resolutions pertinent to the Palestinian Question in conjunction with Res. 1325.

Consequently, the Security Council can only appeal for implementing this Resolution, or at best, issue reports that condemn those who resist implementation of the Resolution, or accuse the aggressive Israeli practices but fail to judge them. On several occasions, the UN retracted from previous positions to protect Palestinian women. An example is the gradual deterioration of the UN position towards the series of Israeli massacres against Palestinian civilians in Nablus, Jenin refugee Camp, Rafah and others.

Third: The Absence of mechanisms and timeframes:
Not only does the Resolution not stem from a binding Chapter of the UN Charter, but it also lacks mechanisms for implementation. The Resolution lacks any binding timeframe for implementation by member-states. Timeframes and agendas identified by member-states themselves will only bind these states to implement the social aspect of the Resolution.

Mechanisms and timeframes pertaining to peacemaking will not be effective, since peace can only be the outcome of the efforts of several states that had been at war and have a desire for peace. This is the responsibility of parties capable of imposing peace, such as the UN.

Undoubtedly, the Palestinian people lack confidence in the UN and its resolutions, because none of the international resolutions pertinent to the Palestinian Question has been implemented, although more than half a century has passed since some of them had been taken. Another reason is the double standards and the American hegemony over international decisions in its favor and in favor of Israel. Consequently, the international organization has limited capacity and has become hostage of the policies of superpowers, which weakened its role and led to its loss of independence.

It is anticipated that the implementation of the political and national aspects of Res. 1325 will face rejection, as it will find a party that will obstruct its enforcement. Nevertheless, we will still have to use this Resolution at all levels to remind the UN and the Secretary-General of its limitations in implementing the Resolution and protecting Palestinian women from Israeli brutality, and confront the Israeli position that opposes the peace process as a whole.

Weaknesses of Resolution 1325

First: The Resolution and the permanent state of war:
Despite the opportunities that the Resolution provides for women in general, it suffers from major weaknesses. The Resolution considers wars beyond the capacity, even of the UN, of the international organization established in order to keep world peace. The paradox is that in speaking of peace, the UN is fully cognizant of the destructive results of armed conflicts, but new wars and occupations are launched in its name, causing turmoil and tension in the world, that result in the displacement and uprooting of stable families, causing the gravest damage to women and children.

Hence, it is only normal that the Resolution faces opposition among women in Palestine and other war-stricken countries. Nevertheless, Palestinian women are required to consider this Resolution, since its advantages outweigh its disadvantages, if utilized as a new tool for engaging against and exposing the policies of the aggressive occupying state that violates international resolutions and legitimacy.

Second: Weakness in elements of compliance:
Although Res. 1325 is a Security Council Resolution and is binding for all member-states, the preamble and its references are not compelling enough to impose peace and stability. It is based on resolutions pertinent to the protection of civilians during wars, and these are not sufficient to help women and children live in peace, or protect them from risks of wars, such as displacement, rape, exploitation, and impoverishment. It also neither ensures intervention to stop the aggressor, nor deters aggression or identifies the necessary determinants to stop it. This is the case because the Resolution is not based on Chapter Seven of the UN Charter, which authorizes the UN to use force to enforce decisions.

during wars and exert all possible efforts to find solutions to conflicts in order to preserve life, since women are the first victims as they are the weaker party in the social power relations. Moreover, women enjoy a human influence that is more deterrent than armed deterrence. Palestinian women have often been seen unarmed and rescuing children and youth from the Israeli army during the First Intifada. In Beit Hanoun, women marched peacefully towards the Mosque and succeeded in breaking the siege[12]. Women, as elements of change in the society, are entitled to participate in the political and social junctions of change.

Third: The Resolution meets the need of Palestinian women for internal civic peace.

Serious risks that threaten the unity of the Palestinian national and social fabric have emerged because of the political internal fighting or the state of lawlessness. The tension resulting from internal political disputes in Palestine had a direct impact on the lives of women, since they are part of the membership of different parties, adopt their political positions, and are involved in some forms of confrontation (demonstrations, sit-ins, marches etc). Moreover, women are affected because of the impact on their families; in case a family member belongs to a certain faction and has possibly been arrested or killed, or had to change place of residence for reasons related to the internal dispute, which threatens the stability and security of the family in general.

Fourth: Establishing women alliances and networks

Res. 1325, which addresses the entire world, provides for joint action among women from various countries who share common concerns and provides for solidarity among peoples in a manner that allows and enables women as individuals and institutions in stable and independent countries and societies to move in internal and external directions. There is a need to set up women networks and formulate joint mechanisms, and integrated plans and programs based on the Resolution, to enable women to lobby the implementation of the Resolution, through global women solidarity based on a feminist perspective. In this context, Palestinian women must continue to advocate their national cause, establish solidarity, and support alliances for achieving liberation and independence in a manner that empowers the global women's voice against disturbing world peace. There is a need for using organized global action and mobilizing the world public opinion in support to lobby for the right of the Palestinian people to independence among the states that have a say in the Palestinian Question.

Within the context of the continuous pursuit of the UN to develop women's participation in public life, this Resolution captured the special abilities of women that grants women the right to contribute to peacekeeping efforts. Women are responsible for maintaining daily life

the other depends on daily events. The women's movement moves amid national and social issues according to realistic factors on the ground.

Hence, various groups within the Palestinian women's movement, with few exceptions only, will find the content of Res. 1325 and its guidance that calls for peacekeeping, peacemaking, and involvement of women, a new space for action and demanding rights. They will consider it an inspiration that renews their mission, programs and mechanisms of action, as it provides for political engagement with Israeli occupation. It seeks achieving peace and security and calls for making a leap forward in terms of effective women involvement, manifested in new roles for women in peacemaking; they can make efforts at the popular level to call for a real adoption of Res. 1325 and lobby for its implementation.

Second: The wide geographic scope of the Resolution contributes to its implementation.

Throughout the Palestinian-Israeli conflict, Palestine received several important and positive resolutions that identified the premises for resolving the conflict. The Palestinian people, and their national institutions and forces on the ground, have adopted all these resolutions. Nevertheless, all these resolutions remain unimplemented, although some had been adopted over half a century ago. However, Res. 1325, which enjoys a wide geographic scope and addresses all states of the world including Palestine calling for its enforcement, may have an additional strength and momentum if well utilized.

The Resolution will receive the support of all women and peoples of the world addressed by the Resolution. The will of women who live in countries that suffer from conflict and lack external solidarity and support, or women who love in free and sovereign states, who exert efforts of solidarity, or who occupy positions that enable them to formulate solutions for difficult national problems shall lead to its implementation. The geographic universality of the Resolution provides for the possibility of establishing global women alliances, networks, and lobbies for enforcing the Resolution in countries where women suffer from the absence of peace, or countries where women suffer from marginalization and absence.

The Importance of the Resolution at the Palestinian Level:

First: **The wording of the Resolution conforms to the general program of the Palestinian women movement**

The Resolution is particularly important for Palestinian women, who suffer from two forms of oppression: one is the oppression, violence and brutality of occupation, and the other is the male oppression that impedes their full equality as citizens in accordance with Palestinian references, namely the Charter of Independence and the Palestinian Basic Law.

It is known that the Palestinian women's organizational map is closer to a rainbow that contains all the intellectual and social colors of the Palestinian spectrum. There are numerous women frameworks, societies, and centers that work at the women's grassroots level. Some constitute extensions to political factions and derive their programs from the general agendas of the political factions to which they belong. Other specialized women societies and centers adopt specialized and specific women programs and are guided, at the political level, by the national program of the majority.

Hence the peculiarity of the Palestinian women's movement, in which some parties give priority to the national agenda and national priorities in their programs, activities, and discourse, while other parties give priority to women and social issues in their programs, media discourse and on the ground. Consequently, the Palestinian women's discourse and program couples national and social dimensions.

The Palestinian women movement considers that advancing one moves the other forward, in a dialectic relationship, and that priority of one over

etc), and proposes measures, mechanisms and changes that states must undertake in order to seek its implementation, and that will lead to core changes in roles, concepts, content and procedures up till enforcement.

Fourth: The wording of the paragraphs pertaining to the Security Council agenda on maintaining peace and security has a strategic perspective and dimension that requires long-term political commitment as well as financial and human resources. The Security Council will have to address the topics and their gradual and phased implementation, which ensures that such implementation is accompanied by social co-motion and changes in the role of women in their societies.

Fifth: Res. 1325 addresses the issues of peace, security, and women. It unites the national-political dimensions and women's and social dimensions. This gives the Resolution the particularity of addressing complex global problems that have national, political, social, and democratic dimensions. States, as well as women and social movements, must adapt the Resolution to suit the local needs of the states and the reality and level of development of women there.

The Significance of Resolution 1325

The Security Council consisting of fifteen member states-five permanent Member States (U.S.A, Russia, China, France, and U.K) and ten changing non-permanent Member States-adopted Res. 1325 in October 2000.The countries participating in that session were Argentina, Bangladesh, Canada, Jamaica, Malaysia, Mali, Namibia, The Netherlands, Tunisia, and The Ukraine. It is observed that the non-permanent member states rotate membership according to considerations of regional groups and continent-based distribution to ensure that all resolutions are reached with the participation of Arab, African, Asian, Latin American, East, and West European states.

The Significance of SCR 1325:

First: The significance of this Resolution stems from the fact that it was adopted by the Security Council, the first international agency, and hence establishes a binding international commitment on behalf of the member states and the UN organization to implement it and set follow-up mechanisms.

Second: This is the first Security Council resolution of its kind that decides over the participation of women in decision-making positions of a security and military nature, which is a leap forward regarding the nature of the roles of women and their participation in new non-stereotyped political levels.

Third: It is an unprecedented resolution as it addresses a wide range of topics (peace negotiations, security, minesweeping, refugee camps, reintegration, international peace missions, peacekeeping forces,

Social Backwardness and Gender-Based Discrimination

Palestinian women who live in a conservative and traditional society continue to suffer from gender-based discrimination. Palestinian women suffer from slow progress in their democratic rights, including their right to participate in economic, social, and other forms of decision-making. Despite the progress achieved by Palestinian women in the hierarchy of the political system, as they became ministers, occupied senior positions in the public service, became judges, legislators and diplomats, several socio-economic areas continue to be restricted. The PNA adopted policies that improve women's participation and establish the foundation for equality and the protection of women rights, such as adopting the quota elections system by law and the President's ratification of The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)[11]. Nevertheless, women's contribution to leadership in institutions of sovereignty continues to be limited, symbolic and not comprehensive. Women's presence is restricted to administrative and junior positions. Women's organizations must adopt policies and actions, including lobbying efforts that improve women's participation and grant women access to new domains of decision-making in institutions of sovereignty, utilizing Res. 1325.

Civic Peace and Social Rifts

Civic peace in the Palestinian society continues to suffer from the trauma of lawlessness, followed by the trauma of internal fighting, which led to the spread of the culture of hatred and lack of trust among the one people.
Internal fighting and lawlessness contributed to weakening the stability of the society, with their impact on social and family relations, as they transferred the conflict from a social and political context to social and tribal contexts. This spread an atmosphere of hatred, cultivated seeds of civil war, aggravated tension, threatened Palestinian civic peace and social cohesion, and had an impact on every home and family, affecting relations among brothers, creating gaps and rifts in the social bonds among neighbors, relatives and work colleagues.

The strenuous state of the Palestinians has had a direct impact on women, as they became the victims of lawlessness and internal fighting. Sixty five women were killed as a result of lawlessness and chaos, and twelve women were killed by the military action in June 2007. Gazan women also paid a heavy price for the internal conflict, as it led to cases of divorce and the spread of the phenomenon of partisan marriages[10].

Lawlessness led to the killing women for revenge; cases of honor killings were also reported. Tribalism flourished, and hence intervention in the lives of women, the private property of the tribe, increased.

weapons, ignored International Humanitarian Law and applicable international conventions during wars. Ultimately, the war in Gaza added new numbers of female refugees and displaced. Palestinian tents increased by 100,000 tents, and women martyrs increased by 108[8].

Women have been affected by the policies of land confiscation, settlement building and the escalating arrest policy. More than 500 women[9] have been arrested during the past eight years, while Israel covers up its aggressive policy by talking about the peace process and negotiations.

Palestinian Women are the Direct Victims of Occupation

Palestinian women inside Palestine and in the Diaspora have paid a heavy price for this prolonged and aggressive occupation. Occupation has martyred thousands of women since the beginnings of the last century. This policy of killing intensified during the 1948 aggressive war, the Six-Day War that resulted in the occupation of the remaining Palestinian Territories in 1967, and the continuous and recurrent invasions of Palestinian Refugee Camps in Lebanon. Many women were martyred during the First Intifada in 1987. The suffering of Palestinian women peaked, though, during the Second Intifada, towards the end of 2000.

During the Second Intifada[3], the Occupation fully destroyed 8300 houses
and 70,000 houses partially[4]. It continued the policy of house demolitions in Jerusalem on the pretext of lack of building permits, and ignored the decision of the International Court of Justice in The Hague to stop the construction of the Racist Wall. The segregation Wall led to the compulsory displacement of the people and the fragmentation of families. This policy mainly affected women, who by their nature play a major role in establishing and enhancing family ties and social relations. Building the Wall and displacing families had a psychological and physical impact on women, as the displacement moved families away from their community and family networks.

The brutal war against Gaza destroyed 24,000 houses[5], including 4,000 houses that were fully destroyed[6]. Israel destroyed houses and razed land without any consideration of the basic international laws on wars. People were sometimes given only five minutes to collect their belongings and evict. The Occupation has committed war crimes and crimes against humanity[7] in Gaza, and used internationally banned

The above indicates that the UN, and through its pursuit to develop women's participation in public life, has captured the suffering of women, especially in armed conflict zones, which grants women the right to contribute to peacekeeping efforts. Women are among the main victims of wars and are responsible for maintaining daily life during wars, in addition to their deterrent ethical responsibilities, as they are mothers who bear life. All this qualifies women to be keepers of life and advocates of stability and safety, as their absence, because of external occupation and aggression, or because of ethnic, sectarian, or political internal conflicts and disputes, harms mostly women.

Resolution 1325: Women and Peace

None of the fifteen Security Council Member States opposed Res. 1325. The Council based its decision on several considerations; women constitute half the globe, and their participation in peace negotiations in war-torn countries is essential from a democratic perspective.

The Council also expressed its awareness of the reality of men's participation in war, while women care for families, and are hence more knowledgeable of the requirements for supporting the society because of their direct relation with its suffering.

The Council also built on scientific and concrete data, namely the database produced by different UN agencies and their offices. The UN monitors, through its agencies, the socio-economic impact of war on women, children, and civilians in general.

World statistics indicate that women suffer the most in wars because of their social conditions. Women and children constitute 80% [2] of the total number of displaced persons in the world. Furthermore, wars impoverish women in particular, because of the loss or arrest of the family provider. Ultimately, women are the first victims of armed conflicts and wars, regardless of their causes or forms. They are alone after the loss of their husbands and take the sole responsibility of children and the elderly during conflict and protect them, care for them and prevent them from oppression. Women are refugees, displaced, and poor, and hence have real interest in peace as their resort, haven and dream.

Information also reveals that women and young girls are victims of rape in conflict zones, as rape is a tool of subordination and harm of victims, and a form of reciprocal reprisal and revenge among belligerent parties.

The Role of the UN

The UN has regularly conducted international conferences in order to provide the opportunity for debate among participants, at the leadership level, exchange experience and expertise, and provide room for organizing women coalition efforts and identify recent needs and demands of women of the world.

Global interaction among women, through international conferences, produced the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) in 1979[1], the decisions and outcome of the Copenhagen and Nairobi Global Women Conferences in 1980 and 1985. It also produced the 1993 Declaration on the Elimination of Violence against Women, issued by the UN Economic and Social Council, which said that violence against women knew no geographic boundaries, and is practiced in different classes, cultures and at various levels of education.

International resolutions in favor of women and organized efforts of local and international women movements have contributed to unveiling forms of discrimination against women at the global level. Women movements have gained momentum from International resolutions on women, as they have raised the collective social consciousness of women social movements and their awareness towards their rights. These resolutions have also provided strong mechanisms of lobbying to gain international recognition of the legitimacy of women struggle, through adherence of women to international resolutions and using them in accordance to national specificities. The process of demanding the implementation of treaties and conventions pertaining to the liberation of women constituted moral pressure on local states to amend local laws and adopt policies that result in improving the conditions of women.

Res. 1325 is the fruit of the international activity of women in cooperation with specialized UN agencies that are spread all over the world and informed of the impact of armed conflict on women in conflict zones, and the support of women movements in stable and secure areas, who have a vision of the need for just and comprehensive peace.

New roles for Women

Res. 1325 aspires to move member states, through the guidance of the UN, to a new level of follow-up of global women's affairs, through adopting new roles for women at the local and global levels. The Resolution identifies the following **most prominent goals**:

- Urge Member States to ensure increased representation of women at all decision-making levels in national institutions and mechanisms for the prevention, management, and resolution of conflicts;

- Encourage the Secretary-General to implement his Strategy that calls for increasing the participation of women at decision-making levels and in conflict resolution (participation in peacekeeping forces and negotiations);

- Urge the Secretary- General to enhance the role and contribution of women in UN Field operations, particularly as military observers, civil police and human rights and humanitarian aid staff;

- Call upon all parties to armed conflict to respect fully the international law applicable to the rights of women and girls as civilians, in particular the obligations applicable to them under the Geneva Conventions and its Additional Protocols;

- Article 11 of the Resolution emphasizes the responsibility of all States to put an end to impunity and to prosecute those responsible for genocide, crimes against humanity and war crimes, including those relating to sexual violence against women and girls, and other forms of violence.

conflicts in the world and the increase in civilian casualties, especially among women and children. The Resolution also expresses the UN's increasing concern over the use of women and children in combat, because of the unbalanced power relations in societies where males are generally in control and possess means of power and subjugation against marginalized and vulnerable groups.

This new Resolution follows a series of decisions and policies adopted by the UN to urge and guide member states to take further measures and policies that ensure increased participation of women at decision-making levels.

The Resolution aims at giving women the opportunity to participate, based on the Organization's belief that the status of women in the world lags behind ambition, and that women continue to need interventions and actions, as they suffer from poverty, marginalization, and inferiority, and continue to be deprived of their most basic rights. It also reflects the UN belief in the relation between sustainable development and women's participation in all decision-making positions.

Introduction

The UN Security Council adopted Resolution No. 1325 at its 4213th meeting held on 31 October 2000. Res. 1325, which constitutes eighteen articles, calls upon UN member States to enable women, whether living in armed conflict zones or living in free countries, to participate in the prevention of international armed conflicts, and to play a larger role in the prevention of local armed conflicts.

The Resolution calls for women participation in decision-making circles, so that they participate in solutions and peacemaking. It also calls for appointing more women as UN Secretary-General representatives and envoys to pursue good offices on his behalf. On the other hand, the UN Secretary-General expressed the need for UN delegations to take into consideration gender issues and women rights, including conducting consultations with local and international women groups. The Resolution also calls upon the Secretary-General to conduct a study on the impact of armed conflict on women and girls, and to report to the Security Council on its findings.

The Resolution expresses the UN concern over the continued armed

together with other UN resolutions on the Palestinian question, may contribute to achieving justice to the Palestinian people who continue to suffer from Israeli occupation and internal division among Palestinian factions.

All civil society organizations face real local and international challenges regarding the implementation of this resolution. What is their role, and what are the necessary mechanisms and tools for utilizing such a resolution and implementing it in a manner that would ensure the protection of Palestinian women and girls and engage them in efforts to promote and achieve peace?

We hope that this publication helps institutions and movements to further comprehend the various dimensions and aspects of the resolution, and identify means of utilizing it to end occupation, shame occupation practices, and strengthen women participation in political decision-making.

Dr. Lily Feidi
Chief Executive Officer
The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy-MIFTAH

Foreword

"**An independent, democratic and sovereign Palestinian state, which grants Palestinians their basic rights, preserves their dignity, and enjoys international recognition and respect**"

This vision of the Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy**,** MIFTAH constitutes the premises for adopting UN Security Council Resolution 1325, which sheds the light on the impact of armed conflict on women and girls, and asserts the need for taking the necessary measures and the collaboration of civil society organizations to ensure the protection of women and girls in war and conflict zones. The resolution calls for equal participation and involvement of women in the efforts for the maintenance of peace and security, and stresses the need for compliance to the International humanitarian Law and the International Human Rights Law.

MIFTAH is supporting two local civil society coalitions for Resolution 1325 in Nablus and Hebron, through its "Gender, Peace and Security" project, funded by the United Nations Population Fund (UNFPA). MIFTAH believes in the collaboration of community efforts to achieve justice for the Palestinian people, through awareness and education on Resolution 1325, which

Table of Contents

4 Foreword

6 Introduction

8 New roles for Women

9 The Role of the UN in Supporting Women Efforts

10 Resolution 1325 …. Women and Peace

12 Palestinian Women are Direct Victims of Occupation

14 Civic Peace … Social Rifts

15 Social Backwardness and Gender-Based Discrimination

16 The Significance of Resolution 1325

18 The Importance of the Resolution at the Palestinian Level

22 Weaknesses of Resolution 1325

24 Localization of the Resolution in Palestine

27 The Road to Resolution 1325

33 Obstacles that Impede the Implementation of the Resolution in Palestine

Palestinian Women and Resolution 1325

"Gender, Peace, and Security" Project

First Edition Oct. 2009

Copyright ©

Prepared by: Reema Nazzal

MIFTAH's staff:

Najwa Yaghi: Coordinator, "Gender, Peace, and Security" Project

Arwa Jaber: Administrative Assistance, Good Governance and Democracy Program

Edited by: Saddam Rintawi

Translation by: Jumana Kayyali

Supported by UNFPA

www.miftah.org

The Palestinian Initiative for the promotion of **Global Dialogue and Democracy**, MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

Palestinian Women & Resolution

Rima Kittaneh Nazzal

2009